A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/54/L.76
15 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ١٠٤ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد جيوفاني برواندي (إيطاليا) على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.19

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ تدرك التحديات والفرص الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء ازدياد المخاطر المتزايدة لاستبعاد عدد كبير من البلدان النامية من عملية العولمة، بما فيها قطاعات التمويل والتجارة والتكنولوجيا، وإزاء ازدياد ضعف تلك البلدان النامية الآخذة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، الناتج بصفة خاصة عن تقلب تدفقات رأس المال القصيرة الأجل وإزاء استفحال أوجه التفاوت الاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا، من خلال التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال، تقدم التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات، فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي، وللتنمية ولتحسين المستويات العيشية في جميع أنحاء العالم،

151299 151299 99-39221

وإذ تشدد على أن النظم الدولية التي تعنى بالتنمية، والتمويل، والتجارة، ونقل التكنولوجيا ينبغي أن تتطرق بدرجة أكبر مما للعولمة من آثار سلبية على البلدان النامية،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء الاتساع العام للفجوة التكنولوجية الفاصلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل ملامح العولمة،

وإذ تضع في اعتبارها، تناقص هوامش الأفضليات التجارية للبلدان النامية في عملية تحرير التجارة، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وحاجة البلدان إلى أن تتخذ تدابير، حسب الاقتضاء، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية لمعالجة ذلك التناقص بغية معادلته،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة العمل في إصلاحات واسعة النطاق لتعزيز النظام المالي الدولي،

وإذ تسلم بأهمية أن تكون استجابات جميع البلدان على المستوى الوطني فيما يتعلق بالسياسة العامة مناسبة لتحديات العولمة، وخاصة بأن تتبع سياسات سليمة على المستوى الاقتصادي الكلي والمستوى الاجتماعي، وإذ تلاحظ الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذل، وخاصة من جانب أقل البلدان نموا، لتحسين قدراتها المؤسسية والتنظيمية، وإذ تدرك أيضا أنه ينبغي لجميع البلدان أن تتبع سياسات تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتشجع على خلق بيئة اقتصادية عالمية مواتية،

وإذ تشدد على أهمية تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لتمكينها من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص التجارية الناشئة عن العولمة وتحرير التجارة،

وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى التخفيف من وطأة ما تخلفه العولمة والاعتماد المتبادل من عواقب سلبية تتأثر بها كافة البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا،

واقتناعا منها بالحاجة، في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، إلى وضع وتنفيذ سياسات تكفل المساواة، والشفافية، والشمول، بهدف تعزيز التنمية، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تكرر تأكيد أن الأمم المتحدة بوصفها محفلا عالميا، تتمتع بوضع فريد، يتيح لها تحقيق التعاون الدولي على طرق التحديات الناشئة عن تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

واقتناعا منها بأن للأمم المتحدة دورا رئيسيا في رعاية تعزيز التماسك والتكامل والتنسيق فيما يختص بطرق المسائل الاقتصادية والإنمائية على الصعيد العالمي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل[١]،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير التنمية البشرية، لسنة ١٩٩٩[٢]، الذي يركز على عولمة ذات وجه إنساني،

وإذ تلاحظ، في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، العمل المتواصل لفرقة العمل المشتركة لأمانة الكمنولث والبنك الدولي المعنية بالدول الصغيرة؛

وإذ تلاحظ مع التقدير أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سيركز في دورته العاشرة، التي ستعقد في بانكوك في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٠، على "الاستراتيجيات الإنمائية في عالم يشهد اعتمادا متبادلا مطردا وتطبيق دروس الماضي لجعل العولمة أداة فعالة لتنمية البلدان كافية والناس كافة"،

وإذ ترحب بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تخصيص الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ لموضوع "التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في سياق اقتصاد عالمي قائم على المعرفة"[٣]،

١ - تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا مركزيا في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية وفي تعزيز قدر أكبر من التنسيق في السياسات بشأن مسائل التنمية العالمية، بما في ذلك ما يندرج في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٢ - تؤكد بقوة على ضرورة توثيق التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، حسب الاقتضاء، على تعزيز تماسك السياسات وتكاملها والتنسيق بينها بشأن المسائل الاقتصادية، والمالية، والتجارية، والإنمائية على الصعيد العالمي، بغية تحقيق أقصى قدر من فوائد العولمة والتحرير والاعتماد المتبادل والتخفيف من وطأة العواقب السلبية المترتبة عليها، مع مراعاة مواطن الضعف الخاصة بالبلدان النامية وشواغلها واحتياجاتها؛

---

(١) A/54/358.

(٢) .New York, Oxtord University Press, 1999

(٣) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٢٨١.

٣ - تدعو إلى زيادة التعاون الدولي لمعالجة تحديات العولمة من خلال تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الدولية؛ ودراسة المؤسسات الدولية المعنية للمسائل التجارية والمالية والإنمائية والمتعلقة بنقل التكنولوجيا على نحو متكامل؛ ومواصلة إدخال إصلاحات واسعة النطاق على النظام المالي الدولي؛

٤ - تطلب إلى جميع البلدان، لا سيما الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، أن تزيد درجة تماسك سياساتها المالية والتجارية وسياسات تعاونها الإنمائي، بهدف تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية مساندة للتنمية، لا سيما في البلدان النامية؛

٥ - تؤكد أهمية الإبقاء، على المستوى الوطني، على سياسات سليمة بشأن الاقتصاد الكلي ووضع أطر مؤسسية وتنظيمية فعالة وعلى تنمية الموارد البشرية؛ على نحو يحقق هدفين يعزز أحدهما الآخر، ألا وهما القضاء على الفقر وتحقيق التنمية، وذلك بطرق من ضمنها الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، وتعزيز تماسك السياسات العامة؛

٦ - تحث المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الإنمائي الدولي الهادف إلى زيادة اشتراك البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة؛

٧ - تحث أيضا المجتمع الدولي على اعتماد سياسات عامة تعزز الإنصاف في مجالات التمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا، وعلى طرق مشاكل البلدان النامية المتمثلة في الدين الخارجي، ونقل الموارد، والضعف المالي، وتناقص معدلات التبادل التجاري والوصول إلى الأسواق؛

٨ - ترحب بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية، وغيرها من الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى مساعدة البلدان النامية بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا على معالجة شواغلها التي تنفرد بها في إطار عولمة الاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال المساعدات المتعلقة بالتكنولوجيا في مجالات التجارة، والسياسات العامة، وتحسين الكفاءة والسياسات التجارية، والاتجار بالخدمات، والتجارة الالكترونية؛

٩ - تشدد على أهمية إدراك ومعالجة الشواغل التي تنفرد بها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي يتسنى مساعدتها على الاستفادة من العولمة بغية إدماجها على نحو كامل في الاقتصاد العالمي؛

[*١٠ - تؤكد بشدة أهمية إتاحة بيئة تساعد على الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، والوصول إلى الأسواق، وحسن التدبير، وزيادة حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجابهة أعباء الديون التي لا سبيل إلى تحملها، بما في ذلك من خلال تدابير تحويلها، وتوخي المرونة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام المؤرخ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ودعم التعاون والتكامل الإقليميين باعتبارهما من المجالات التي ينبغي معالجتهما على سبيل الأولوية ليتسنى تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان الأفريقية وتشجيع مشاركة جميع البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي؛]

١١ - تؤكد على بعد العولمة الذي تقوده التكنولوجيا وعلى أهمية تيسير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقلها والمعارف المتصلة بذلك، لا سيما لصالح البلدان النامية، بشروط مواتية، ومن بينها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق على ذلك، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لتمكينها من الاستفادة من العولمة بالاندماج التام الفعال في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛

١٢ - تشدد بقوة على الحاجة إلى احتواء برامج بناء القدرات الإقليمية والوطنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، وصناديق الأمم المتحدة، وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، على عنصر قوي يستهدف مساعدة البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبالتشاور مع منظمات أخرى ذات صلة، بإعداد تقرير شامل يحتوي على توصيات عملية المنحى بشأن زيادة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البلدان النامية، ودورها أيضا في تعزيز تماسك السياسات العامة وتكاملها والتنسيق بينها بشأن المسائل الاقتصادية، والمالية، والتجارية، والتكنولوجية والإنمائية على الصعيد العالمي، من أجل الانتفاع الأمثل بالعولمة؛

١٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام توجيه الدعوة، إن أمكن، إلى عقد اجتماع، من موارد خارجة عن الميزانية، لفريق خبراء رفيع المستوى بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل وبالتشاور مع الدول الأعضاء، بهدف إعداد تقرير يكون متاحا في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ويحتوي على توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز اندماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛ وتيسير حصول هذه البلدان على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأساليب من ضمنها الشروط التفضيلية والتساهلية، عند الاقتضاء؛ وتعزيز اشتراك البلدان النامية في قطاعات الاقتصاد العالمي المكثفة المعارف، بوسائل من بينها مرافق الهياكل الأساسية؛

* لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الفقرة.

١٥ - تدعو البلدان والكيانات المعنية الأخرى، التي يكون في مقدورها تقديم ما يلزم من موارد خارجة عن الميزانية لدعوة فريق الخبراء الرفيع المستوى إلى الاجتماع أن تفعل ذلك؛

١٦ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال دورتها الخامسة والخمسين البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".

- - - - -